Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (100) المجلد (3) حزيران 2024

الاستثمار في المواقع الاثرية ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة لقضاء بعقوبة في محافظة ديالى)

م. د. هشام توفيق جميل م.د. ذكرى عادل محمود
كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة ديالى

Email: hishamt.ht@gmail.com

Published: 1- 6-2024
Keywords: استثمار، مواقع، اثرية

Abstract

Investment projects are considered essential components of spatial development in its various aspects, types, and fields for any region. This applies to various tourism investments, including the investment in sites and archaeological landmarks. Archaeological tourism represents one of the most important components of local economic development, in addition to its fundamental importance embodied in the cultural heritage that reflects the authenticity of the place where it is located. Therefore, the research aims to shed light on the most important sites and archaeological landmarks in the Baqubah district, which is part of Diyala province, and on the most important natural and human components that contribute to the success of such economic projects. Especially since the research area is characterized by the diversity of its archaeological and heritage landmarks, in addition to its distinctive geographical location that includes the provincial center, and its possession of important geographical components that support the success of various tourism investment projects, including archaeological tourism, which contributes to intellectual and cultural development and supports the national economy

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تعد المشاريع الاستثمارية من مقومات التنمية المكانية بمختلف جوانبها وانواعها ومجالاتها لأي منطقة وهذا ينطبق على الاستثمارات السياحية المختلفة ومنها استثمار المواقع والمعالم الاثارية ، اذ تمثل السياحة الاثارية واحدة من اهم مقومات التنمية المكانية الاقتصادية فضلا عن أهميتها الأساسية المتمثلة في الارث الحضاري الذي يعكس اصالة المكان الذي وجدت فيه الذي لذا يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم المواقع والمعالم الاثارية في قضاء بعقوبة التابع لمحافظة ديالى وعلى اهم المقومات الطبيعية والبشرية التي تساهم في نجاح مثل هذه المشاريع الاقتصادية ،لاسيما ان منطقة البحث تمتاز بتنوع معلمها الاثرية والتراثية ، فضلا عن موقعها الجغرافي المميز الذي يضم مركز المحافظة، وتمتعها بمقومات جغرافية مهمة تدعم نجاح مشاريع الاستثمار السياحي المختلفة ومنها السياحة الاثارية والتي تساهم في التنمية الفكرية والثقافية ودعم الاقتصاد الوطني.

المقدمة

ان الاستثمار في المواقع الاثرية يساهم في فتح آفاقا كبيرة نحو التنمية الفكرية والثقافية وكذلك التنمية الاقتصادية للبلد، بيد أن واقع الحال فيما يخص مجالات الاستثمار في المواقع الأثرية والبيوت القديمة ذات الملكيات الخاصة لم تحظ بالاهتمام الواسع رغم أنها جزء لا يتجزأ من تاريخ المحافظة على وجه الخصوص وبلدنا العراق عموما اذ تعد ثروة وطنية لا يستهان بها كما أنها قادرة على جلب استثمارات وإيرادات اقتصادية جيدة تساهم في توليد رافد حقيقي للناتج القومي كونها مستهدفة لكافة القطاعات الاقتصادية والسياحية والثقافية ومستقطبة لملايين السياح. خصوصا أن بعض هذه المعالم والبيوت القديمة تعرضت في الآونة الأخيرة لحالات إهمال وتهميش من قبل ملاكها مما أدى إلى دمار وانهيار مئات منها وسلب ونهب غالبية محتوياتها التي لا تقدر بثمن، فهي في حالة يرثى لها ، لذا من الضروري وجود تطبيق جاد للقوانين وتدخل حكومي فيما يخص مثل هذه المواقع للحفاظ عليها ، لتحقيق المنفعة العامة واستثمارها كمواقع ومدن اثرية و تراثية تخدم القطاعات الاقتصادية والسياحية في البلد.

مشكلة البحث:-

يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل سؤال كما يلي

1- ما هي المقومات المكانية التي تساهم في استثمار وتنمية المعالم والمواقع الاثارية في قضاء بعقوبة

2- ماهي الاستراتيجيات والخطط المتبعة من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتنمية واستثمار المواقع الاثارية في قضاء بعقوبة.

فرضية البحث:-

1- هنالك العديد من المقومات المكانية التي تشجع على الاستثمار في المواقع الاثارية وتنميتها في قضاء بعقوبة

2- هنالك خطط واستراتيجيات معدة لاستثمار و تنمية المواقع الاثارية من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لكن يكاد يكون تنفيذها على نطاق محدود على ارض الواقع .

هدف البحث:-

1- تسليط الضوء على اهم المقومات الحضارية والاقتصادية والاجتماعية للمعالم الاثرية والتراثية التي تساهم في التنمية المكانية لمنطقة البحث .

2- بناء قاعدة معلومات جغرافية عن المواقع الثرية والتراثية في منطقة البحث.

3- الاسهام في تطوير السياحة الاثرية والتراثية في منطقة البحث لما لها من أهمية في توفير فرص العمل و دعم الاقتصاد الوطني .

هيكلية البحث :-

تضمنت هيكلية البحث من خلال رئيسيين اضافة الى المستخلص باللغتين العربية والإنكليزية والاطار النظري للبحث وكما يلي: حيث جاء المبحث الاول اهم المفاهيم المتعلقة بموضوع (الاستثمار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية) بينما جاء المبحث الثاني (التحليل المكاني للمواقع والمعالم الاثرية في قضاء بعقوبة ودوها في التنمية المكانية) .

الحدود الزمانية والمكانية لمنطقة البحث :-

- تمثلت الحدود الزماني بعام 2022-2023
- تمثلت الحدود المكانية بالحدود الإدارية لقضاء بعقوبة الذي يقع في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة ديالى بين دائرتي عرض (25. 33°) -(54. 33°) شمالاً وخطي طول (24. 44°) - (85. 44°) شرقاً ويحده من الشرق والشمال الشرقي قضائي بلدروز و المقدادية و من الشمال و الغرب قضائي المقدادية والخالص ومن الجنوب محافظة بغداد و مركزه مدينة بعقوبة ويتبعه اربع نواحي هي (ناحية كنعان - ناحية بني سعد - ناحية بهرز - ناحية العبارة) و تبلغ مساحته (1630كم2) تنظر الخريطة رقم (1)

الخريطة رقم(1)

موقع قضاء بعقوبة بالنسبة لمحافظة ديالى

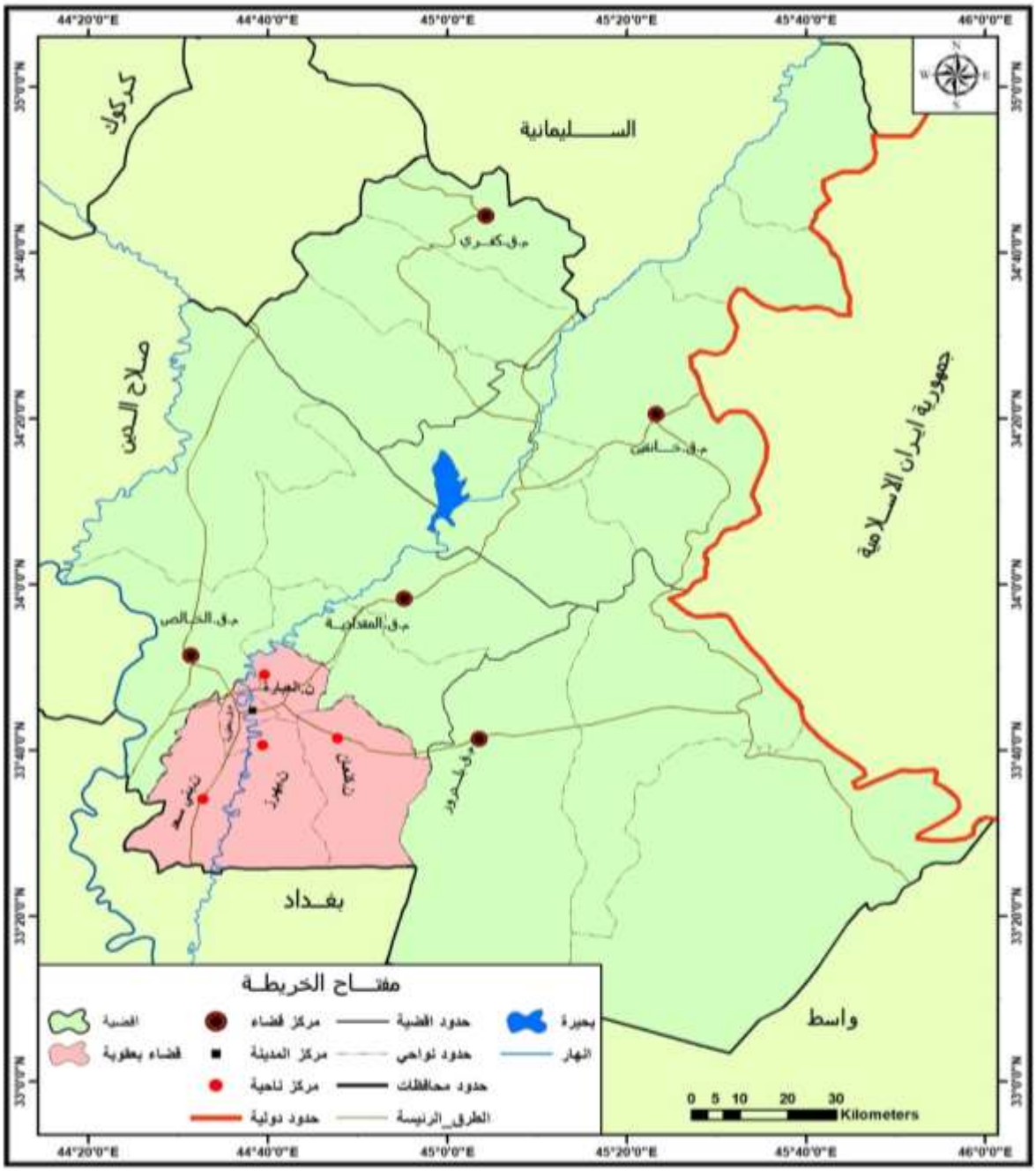

المصدر: من عمل الباحث

– من عمل الباحثان،اعتماداعلى:جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس (1: 500000) ،2010.

باستخدام برنامج Arc Gis 10.3.2

المبحث الاول

الاستثمار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية

يعد الاستثمار من العوامل الرئيسة التي تتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي قرارات الاستثمار في أي بلد ومن ثم التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية اذ أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من مدة إلى أخرى.

التعريف بمفهوم الاستثمار :- وردت في مختلف الدراسات العلمية العديد من التعاريف الخاصة بمفهوم الاستثمار (Investment) اذ وضحت هذه التعاريف معنى الاستثمار بمختلف انواعه ومجالاته ، حيث يرى البعض من المختصين في هذا المجال ان مفهوم الاستثمار هو الية توظيف مختلف الموارد المتاحة بقصد الاستفادة منها وتعظيم العائد الحاصل منها. [1].،اذ ان الاستثمار يتناول الموارد المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية لتحقيق عوائد اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او علمية [2]

تكمن أهمية العملية الاستثمارية (المشاريع الاستثماري) من خلال العوائد التي ستحققها ضمن البلد او المكان التي ستنفذ عليه والتي يمكن اختصارها بالنقاط الاتية.

أ- هي الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني و يعبر عن مدى تحقق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية و من خلال هذه الأهمية يمكن عد الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي ، و تعد أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت و توسيعها.

ب- تساهم في توفير مختلف مجالات العمل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية وتقليل نسبة البطالة.

ت- توفر العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها. النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد ، و الذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و هذا من خلال تنمية فروق الإنتاج و توسيع مكانتها في السوق[3].

ث- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة .

---

[1] علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية،المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، 2007م- ص6.

[2] هوشيار معروف،الاستثمارات والاسواق المالية ، دار الصفا للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن،2003،ص32.

[3] قيس مهدي عباس واخرون ،تسويق الاستثمار واستثمار التسويق،الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق،بغداد،2011،ص21.

ج- ان زيادة الإنتاج و الإنتاجية من خلال الاستثمار يساهم في زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .

ح- توفير الخدمات للمواطنين و للمستثمرين مع زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.

بالتالي فأن العملية الاستثمارية القائمة في اي بلد يجب ان يكون لها جملة أهداف ودوافع والتي تكون مرتبطة بالقائم بعملية الاستثمار سواء كان استثمار محلي او أجنبي و خاص او عام و حكومات او أفراد، ومن الملاحظ ان هذه الدوافع و الأهداف تغيرت وتطورت مع تغير وتطور الاقتصاد العالمي،وتعددت أطراف الاستثمار وتنوعت أهداف المستثمرين ومصالحهم ففي الاقتصاديات التقليدية كان يتم التركيز على مصلحة المستثمر.

حيث يرى العديد من الاقتصاديين إن دوافع الاستثمار عند المستثمر ترتبط بجانبين الأول هو قيمة تكاليف القيام بأي مشروع استثماري والثاني قيمة المردود المتوقع- من العملية الاستثمارية في اي جانب في حالة القيام باستثمار معين. [4]

"والواقع أن التجربة بينت أن مجرد المقارنة بين تكاليف المشروع و العوائد المتوقعة لا تكفي لتحديد اختيارات المستثمر .. إذ أن عملية الاستثمار أكثر تعقيدًا من ذلك،وتتأثر بعدة معطيات نفسية وموضوعية ، تتعلق بالاحتمالات والتنبؤات التي يقوم بها المستثمر ، وبأبعاد السياسة التخطيطية والمالية والضريبية للدولة – ويمكن تقسيم الدوافع الاقتصادية للاستثمار على أطراف الاستثمار الرئيسة وهي الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة) و الاستثمار الخاص (القطاع الخاص).

اهداف الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة):-

ويكون الهدف منه تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثل إنشاء جامعة او مستشفى عام او مدارس وغيرها من المشاريع الأخرى التي تحقق تنمية مكانية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) حيث يرتبط الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة،والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها ، والأهداف الواضحة للتنمية. [5]

ففي السابق أكدت معظم مدارس التنمية التقليدية على الجانب الاقتصادي من اجل تحقيق التنمية ،حيث أكدت على علاقة الاستثمار بالدخل و علاقة الاستهلاك بالادخار وكذلك علاقة الاستثمار بالعائد ولم تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي قد تعيق عملية التنمية) ،و أن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية التقليدية السابقة اعتمدت على تطبيق نماذج جاهزة للنمو ، دون مراعاة

---

[4] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، استثمار ، قسم التعاريف ،http://ar.wikipedia.org.

[5] قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الاولى،عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009،ص35.

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في الدول النامية ،حيث كان هدف الدول النامية زيادة الدخل القومي باعتباره مؤشرًا واضحًا لمدى تقدم الاقتصاد القومي. [6]

بينما أعاد الفكر التنموي الحديث النظر في الإستراتيجيات المطروحة للتنمية ، وتبنى نظرة أكثر شمولية لعملية التنمية ، والاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في الحيز المكاني والأهمية البالغة لمشاركة الجماهير في العملية الإنمائية وتحقيق عدالة توزيع الدخل ، فضلا عن توفير الاحتياجات الأساسية وفرص العمل لأفقر الفئات.

وعلى ضوء ما سبق فإن الدوافع الاقتصادية للاستثمار الحكومي يجب أن تهدف الى تحقيق التنمية المكانية من خلال وضع السياسات الكفيلة برفع مستوى معيشة غالبية المواطنين إلى مستوى مقبول حضاريًا ، وتوفير احتياجاتهم الأساسية وفي الوقت نفسه العمل على تطوير هيكل الاقتصاد القومي ليصبح من سماته التنوع والتشابه بين القطاعات المختلفة ،مما يسهم في الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للمجتمع .[7]

كما تتمثل دوافع وأهداف الاستثمار الحكومي في تحقيق الربحية الاجتماعية ، التي لا يمكن أن تقوم بها أو تحققها أي من القطاعات الاستثمارية الأخرى ، غير استثمار الدولة وقي الوقت نفسه تعمل على إيجاد القاعدة الأساسية لتشجيع ومساعدة قطاعات الاستثمار الأخرى ، الوطنية والخارجية ، للقيام بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية. [8]

أهداف الاستثمار الخاص :-

لقد طرأت العديد من التطورات على مجالات الاستثمار الخاص تزامنا مع التطورات الاقتصادية المتتالية في العالم منذ السبعينيات ، وفي مختلف المجالات ، وحدثت مع هذه التطورات تغيرات في العديد من المفاهيم الفكرية والفلسفية لوظيفة الدولة والقطاعات الاقتصادية المختلفة التي تساهم في التنمية الشاملة.[9]

فمنذ ظهور الدعوة إلى تقليل الاعتماد على (القطاع العام) في مختلف مجالات الإنتاج والأنشطة الاقتصادية من خلال خصخصة المشاريع العامة ،من هنا بدأت تتسع قاعدة استثمار القطاع الخاص، من خلال التوجهات الاستثمارية في مختلف القطاعات التي كان انجازها مقتصرا على الدولة او القطاع العام ، مثل مشاريع البنى الأساسية ذات المردود الاقتصادي ،وكذلك المشاريع الإنتاجية التي كانت

---

[6] المركز القومي للمعلومات،مادة معلوماتية عن الاستثمار في اليمن ،جمهورية اليمن ،2005،ص4.

[7] هشام الربيعي، ما هو الاستثمار وماهي أهدافه و تصنيفه و أنواعه ودوافعه ، مقالة منشورة ، موقع هيئة استثمار محافظة ميسان ،العراق ،صفحة تقاير وبحوث،http://www.miciq.com.2014 /

[8] المركز القومي للمعلومات،مادة معلوماتية عن الاستثمار في اليمن، مصدر سابق.ص6

[9] فؤدا خليل لطيف، الخصخصة - نشأتها - ايجابياتها - سلبياتها ، بحث منشور ،جامعة بغداد ، موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية الإصدار: 144، 2011 ، ص 353-404.

تعتبرها الدولة مشاريع إستراتيجية ،لقد تطورت آليات الاستثمار وأدواته وقوانينه ، من المشروع الفردي المقتصر استثماره بنشاط محدود ، إلى مجموعة شركات او مؤسسات تضم عددًا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية او الجنسيات الذين يقومون بتوظيف أموالهم في مختلف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية و الخدمية ولكن تبقى الدوافع الاقتصادية وراء معظم الاستثمارات. [10]

بالتالي ان استثمارات القطاع الخاص مرتبطة بعدة جوانب يمكن تحديدها بالنقاط الآتية :-

أ- جوانب تتعلق بتكاليف التشغيل والإدارة والموارد التي سيحققها المشروع.

ب- جانب يتعلق بالعائد المناسب للاستثمار من صافي الأرباح.

ج- جوانب تتعلق بتكاليف المشروع وإمكانية توفير التمويل او السيولة اللازمة في كل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع

د- إضافة الى جانب النمو والتطور للمشروع ، وإمكانية التوسع أو خلق مشاريع استثمارية جديدة ،واكتساب خبرات ومهارات وتقنية عالية.

هـ- المحافظة على رأس المال الأصلي وفرص استعادته وتجنب اي نوع من المخاطر التي تؤدي الى الخسارة. [11]

مكانة المواقع الأثرية والتراثية ضمن الاقتصاد الملون:-

ترتكز الاقتصاديات الناجعة ومفهوم الاقتصاد الملون على تنوع الموارد والأنشطة الاقتصادية في المجتمع. يشمل ذلك استثمار مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، والثقافة والسياحة، واستثمار هذا التنوع في تحقيق التنمية المستدامة .[12]

ومن اهم القطاعات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الملون هي :

1. الزراعة والصناعة:

يتمثل في تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي في المنطقة. اذ يلعب قطاع الزراعة دورًا هامًا التنمية المكانية، فحيث تتوفر في المنطقة أراضٍ خصبة وظروف مناخية مواتية تدعم زراعة مجموعة متنوعة المحاصيل المحلية، يمكن للاستثمار في الممارسات الزراعية الحديثة والتكنولوجيا أن يعزز الإنتاجية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي.

---

[10] سالم محمد عبود واحمد محمد فهمي سعيد،الاستثمار وأدواته في الأسواق المالية-دراسة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والأمريكي، ، الطبعة الأولى،بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية،2014 ص34.

[11] احمد زكريا صيام،مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، عمان ،الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،2003ص20-21.

(12) Joseph C. Wilson The Rainbow Economy: Third World Development and Indigenous Participation . .(2018).p.15

بالإضافة إلى ذلك أيضا فأن، القطاع الصناعي يحمل إمكانيات كبيرة للنمو، مع فرص لإنشاء مرافق تصنيعية ومصانع للتحويل. يمكن أن يخلق ذلك فرص عمل ويحفز النشاط الاقتصادي المحلي، خاصة إذا ما تم توجيهه وفقًا لموارد المنطقة الطبيعية واحتياجات السوق وتصنيع المنتجات اليدوية والصناعية التي تساهم في توفير المواد الخام للصناعات المحلية والتصدير.

2. الخدمات العامة:

يعد القطاع الخدمي جزءًا هامًا من اقتصاد أي مكان حيث يتمثل الاستثمار في هذا القطاع من خلال تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل , يشمل ذلك وجود المدارس والمستشفيات ووسائل النقل العامة في المنطقة والذي مما يؤدي الى تطوير البنية التحتية وتعزيز جودة الحياة وتوفير فرص التعليم والصحة للمجتمع.[13]

3. الثقافة والسياحة:

إن الاستثمار في الموروث الثقافي والسياحي يعد أحد الجوانب الرئيسية لتعزيز الاقتصاد الملون وتحقيق التنمية المستدامة، للمنطقة ويشمل ذلك المواقع الأثرية والتراثية والفعاليات الثقافية والفنية.

فالثقافة والسياحة تعكس هوية المجتمع وتراثه، وتساهم في جذب السياح وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل المحلي، مما يساهم في تنشيط النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق زيادة في الدخل الوطني.[14]

بالتالي نلاحظ ان للموروث التراثي والاثري والثقافي له مكانة مهمة ضمن الأصناف الأساسية للاقتصاد الملون الذي يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ينظر الشكل (1)

(13) The concept of the Rainbow Economy. UNESCO: tps://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/rainbow_economy.pdf

(14) The same source.

شكل رقم (1)

الأصناف الأساسية للاقتصاد الملون

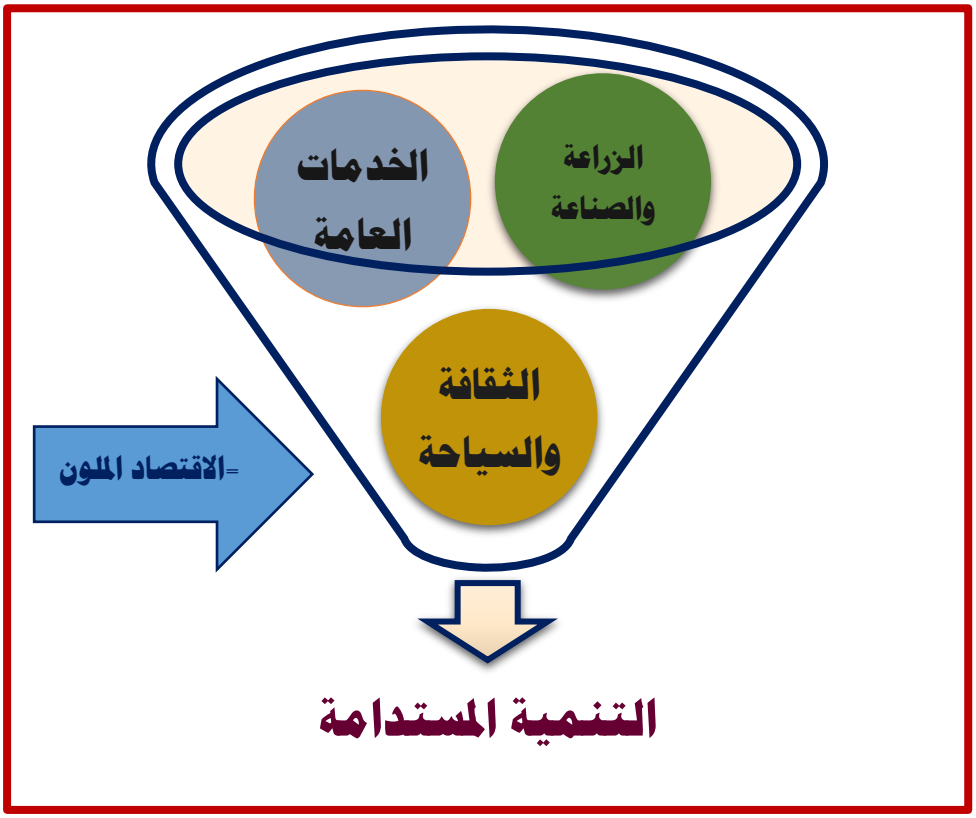

المصدر : من عمل الباحثان

المبحث الثالث

التحليل المكاني للمواقع والمعالم الاثرية في قضاء بعقوبة ودورها في التنمية المكانية

بصفة عامة تعد محافظة ديالى في بلدنا العراق من أهم المناطق التي تحتوي على العديد من المواقع الاثرية والتراثية التاريخية التي تعود لحضارات مختلفة منها الحضارة السومرية والبابلية وصولا الى الحضارة الإسلامية .وبصفة خاصة يمتلك قضاء بعقوبة العديد من المواقع المهمة على مستوى محافظة ديالى و العراق ككل لما لها من بعد وارث حضاري وفكري يعكس تأريخ وثقافة المكان التي وجدت فيه، الذي يمتد الى حضارات عمرها آلاف السنين، إلاّ أن جزءا كبيراً من هذه المواقع لم يجر التنقيب فيها، اذ يعود تاريخ على ما عثر من آثار حتى الآن إلى عمليات تنقيب محدودة جرت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي من قبل فرق تنقيب أجنبية وعراقية. حيث تم إكتشاف أثار مملكة أشنونا وبعض الإكتشافات الأخرى على يد المنقبين الأجانب بمنطقة ديالى في موقع تل الأسمر وخفاجي، واشجالي وتل اجرب. وتم الكشف عن الكثير من الرقم السومرية والتماثيل المختلفة الأحجام، إضافة الى معابد من الفترة السومرية بما في ذلك المعبد البيضوي في موقع خفاجي.

وعلى صعيد الأهمية الأثرية يذكر تل اشنونا أو تل اسمر، الذي كان يضم مملكة اشنونا وعاصمتها (تل اسمر)، يرجع تاريخها الى عصور قديمة جداً ما بين العصر الحجري القديم والعصر الحجري ، ويقع ضمن المثلث المكون من الاراضي الخصبة ما بين ديالى شرقاً ودجلة غرباً ، وتقع اطلالها على بعد نحو 50 ميلاً شمال شرقي بغداد. وقد وجد في المنطقة معابد وقصور وتماثيل ترجع الى عصر فجر السلالات، كما وجد فيها أقدم التشريعات التي تسبق قوانين وتشريعات حمورابي الشهيرة .وفي تل اشجالي وجد معبد اله الشمس والاله عشتار، وهي من الالهة الأكدية. [15] ، إضافة الى وجود العديد من الخانات والدور التراثية في القضاء مثل الخانات المتواجدة في بعقوبة المركز كخان الشابندر الذي تم انشائه عام 1896 و خان بكر أفندي وخان الياور وخان اللوالوة الذي تم انشائه عام 1790،أما أهم الخانات على الإطلاق في القضاء من ناحية الحجم والطراز المعماري والقيمة التراثية فهو (خان بني سعد) يقع في ناحية بني سعد، ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1688 م . ينظر الشكل (1)

[15] طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، بغداد ، 1973.ص263-266

شكل رقم (1)

نموذج لبعض اهم المواقع التراثية والاثرية في قضاء بعقوبة

المصدر: اعتمادا على:

جمهورية العراق، وزارة الثقافة و السياحة والاثار، مديرية الاثار العامة، مديرية اثار محافظة ديالى:- قسم مفتشية الاثار،2022

من خلال الجدول (2) يتبين لنا ان مجموع اعداد المواقع التراثية والاثرية بلغ (246 موقعا) توزعت على نواحي ومدن القضاء، حيث احتلت ناحية كنعان المرتبة الأولى من حيث عدد من تلك التلال الاثرية والبالغ عددها(79 تلاً) ،يأتي بعدها بالمرتبة الثانية ناحية بهرز بواقع(51 تلا) اثريا تليها ناحية بني سعد وبعقوبة بالمرتبة الثالثة والرابعة وبواقع (39- 11 تلاً) على التوالي بينما احتلت ناحية العبارة المرتبة الأخيرة والخامسة وبواقع (4 تلال اثرية) .

كما ضم القضاء العديد من المواقع الأخرى كالدور والخانات الاثرية والتراثية والبالغ عددها(62 موقعا) ،حيث تصدرت كل من بعقوبة المركز والعبارة المرتبة الاولى والثانية من حيث عدد الدور والخانات التراثية والاثرية وبواقع (35 موقعا في بعقوبة المركز) و(25 موقعا في ناحية العبارة) وموقعا واحدا لكل من ناحيتي بني سعد و بهرز، بالتالي نلاحظ ان كل من بعقوبة المركز وناحية العبارة أولى المواقع الناجحة لتحقيق التنمية المكانية من خلال الاستثمار في السياحة التراثية والاثرية، إضافة الى كونهما متجاورين من حيث الموقع الجغرافي ويقعان على اهم الطرق الرئيسية في القضاء وخصوصا بعقوبة المركز يضم مدينة بعقوبة التي تعد مركز القضاء وتتوفر فيها كافة المقومات

الاقتصادية والاجتماعية لنجاح هذا النوع من الاستثمارات التنمويه ،.ينظر الشكل (2) ومن الجدير بالذكر بان عدد الخانات التراثية في القضاء بلغ عددها من المجموع الكلي للمواقع الاثرية والتراثية أحد عشر خاناً، إضافة الى العديد من الدور الاثرية والتراثية الاخرى والتي بلغ عددها بحدود (51) دار تراثية تتوزع معظمها بين بعقوبة المركز وناحية العبارة. تنظر خريطة(2)

جدول (2)

التوزيع الجغرافي للمعالم والمواقع الاثرية في محافظة ديالى لعام 2022

الناحية	مواقع تاريخية اثرية وتراثية		المجموع على مستوى الناحية	المرتبة
	التلال الاثرية المكتشفة	الدور التراثية والخانات		
بعقوبة المركز	11	35	46	3
كنعان	79	-	79	1
بني سعد	39	1	40	4
بهرز	51	1	52	2
العبارة	4	25	29	5
المجموع	184	62	246	-

المصدر : من عمل الباحثان اعتمادا على:

– جمهورية العراق، وزارة الثقافة و السياحة والاثار، مديرية الاثار العامة، مديرية اثار محافظة ديالى:– قسم مفتشية الاثار، بيانات غير منشورة،2022

– جمهورية العراق، وزارة الثقافة و السياحة والاثار، دليل المواقع الاثرية والتراثية في محافظة ديالى ،للمدة 1935–2017

شكل رقم (2)

المواقع التاريخية الاثرية والتراثية في قضاء بعقوبة لعام2022

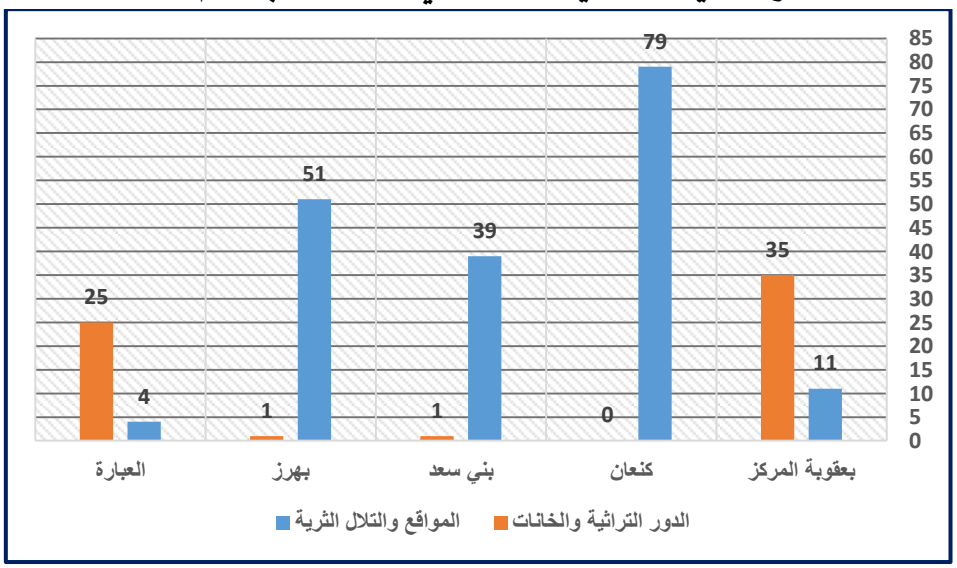

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (2)

خريطة (2)

التوزيع الجغرافي للمعالم والمواقع الاثارية في قضاء بعقوبة لعام 2022

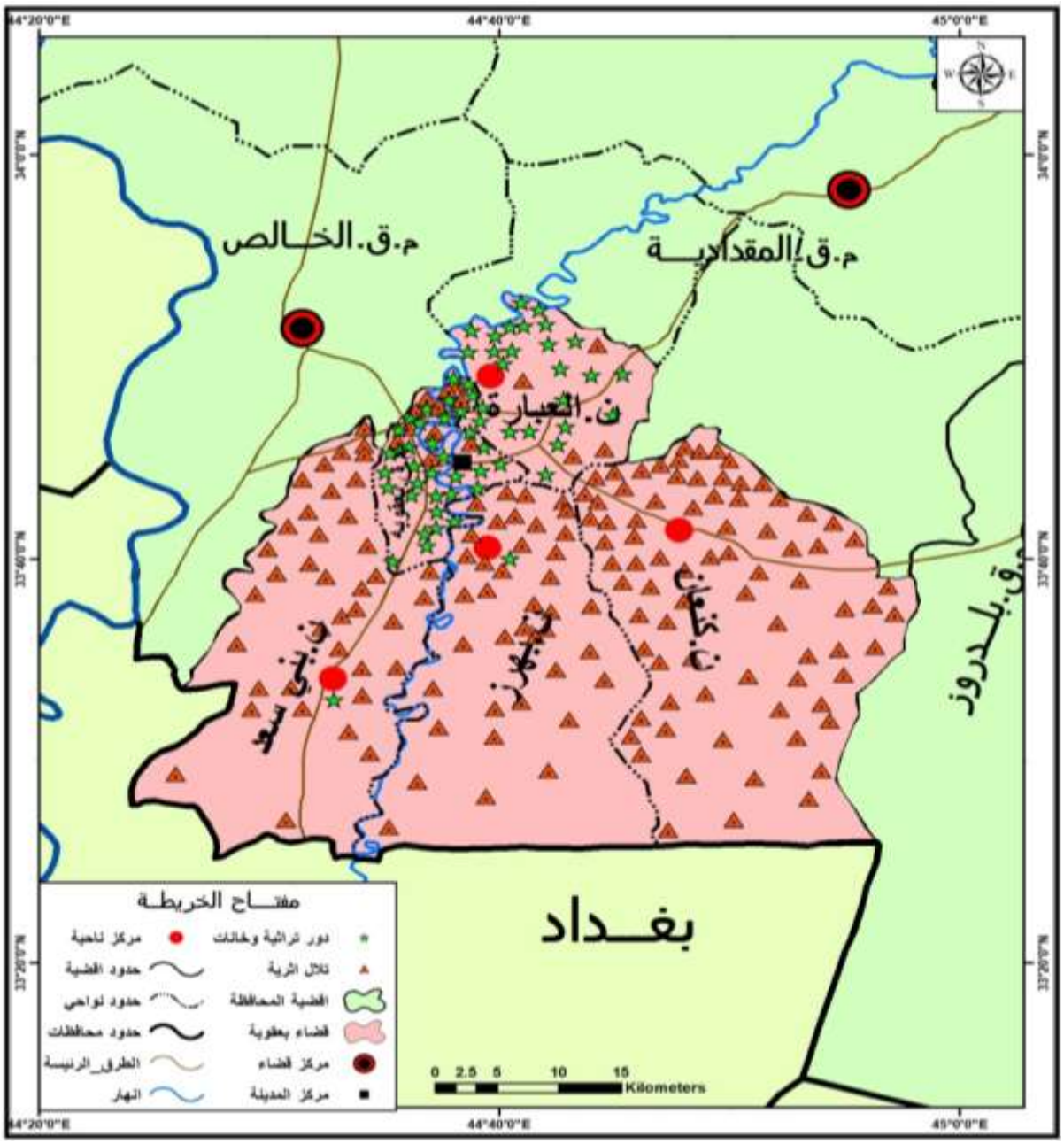

المصدر : من عمل الباحثان،اعتمادا على:

- جمهورية العراق،وزارة البلديات والاشغال العامة،مديرية التخطيط العمراني، الخطة الهيكلية لمحافظة ديالى،المرحلة الثالثة، التنمية السياحية في محافظة ديالى، 2017. باستخدام برنامج Arc Gis 10.3.2
- بيانات الجدول (2)

مما تقدم فان مثل هذه المناطق تكون بحاجة الى التفاته من قبل الجهات المعنية بقطاع السياحة من خلال توفير الخدمات والمرافق السياحية التي تساهم في نجاح مثل هذه المناطق لأنها تعد احدى اهم الدعائم الاساسية التي تساهم في تنمية البنية المكانية لقضاء بعقوبة ومحافظة ديالى بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية .

-استراتيجيات تحقيق التنمية المكانية للمواقع التراثية والاثرية في قضاء بعقوبة :-

1. **الحفاظ على التراث** :يجب أولاً وقبل كل شيء الاهتمام بالحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتراثية من خلال الترميم والصيانة المناسبة للمحافظة على قيمتها التاريخية والثقافية.
2. **تطوير البنية التحتية** :يتطلب تطوير المواقع الأثرية تحسين البنية التحتية المحيطة بالمواقع التراثية والاثرية، بما في ذلك الطرق والمرافق السياحية ووسائل النقل، لتسهيل وصول الزوار إليها.
3. **تنويع الخدمات** :يمكن تنويع الخدمات المقدمة في المواقع التراثية و الأثرية لتلبية احتياجات الزوار المختلفة، مثل الجولات السياحية، والفعاليات الثقافية، والورش الحرفية.

بالتالي ستساهم هذه الاستراتيجيات في تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية تساهم في التنمية المستدامة في منطقة البحث بمختلف ابعاده ومنها:

1. **زيادة الإيرادات** :يعد الاستثمار في المواقع الأثرية والتراثية واحداً من أهم العوامل التي تسهم في جذب السياح إلى المدن والمناطق. فالمواقع الأثرية تشكل وجهة سياحية مثيرة للاهتمام للسياح المحليين والدوليين الذين يرغبون في استكشاف التاريخ والثقافة مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات السياحية وتحسين الاقتصاد المحلي.
2. **توفير فرص العمل** :يعمل الاستثمار في المواقع الأثرية والتراثية على تعزيز القطاع السياحي بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات السياحية وتوفير فرص عمل جديدة في القطاع السياحي والقطاعات المتصلة به.
3. **التنمية المجتمعية** :يساهم الاستثمار في المواقع الأثرية في تنمية المجتمعات المحلية من خلال دعم الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز التواصل الثقافي.
4. **تعزيز الوعي الثقافي** :يساهم الاستثمار في المواقع الأثرية في تعزيز الوعي الثقافي والتاريخي لدى السكان المحليين والزوار مما يساهم في تعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي بين الثقافات المختلفة.

الاستنتاجات

1. يمتلك قضاء بعقوبة العديد من المقومات الجغرافية التي تساهم في تنمية البنية المكانية بمختلف ابعادها الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستثمار في المواقع الاثرية والتراثية
2. بلغ عدد المواقع الاثرية في قضاء بعقوبة 246 موقعا تتنوع ما بين الخانات والدور والتلال الاثرية والتراثية .
3. بلغ عدد الخانات التراثية في القضاء من المجموع الكلي للمواقع الاثرية والتراثية أحد عشر خاناً، إضافة الى العديد من الدور الاثرية والتراثية الاخرى والتي بلغ عددها بحدود (51) دار تراثية تتوزع معظمها بين بعقوبة المركز وناحية العبارة.
4. ان كل من بعقوبة المركز وناحية العبارة يعدان أولى المواقع الناجعة لتحقيق التنمية المكانية من خلال الاستثمار في السياحة التراثية والاثرية، إضافة الى كونهما متجاورين من حيث الموقع الجغرافي ويقعان على اهم الطرق الرئيسية في القضاء
5. تعاني معظم المواقع التراثية والاثرية في قضاء بعقوبة من الإهمال وعدم وجود أي استراتيجيات واضحة سواء كانت قصيرة او بعيدة الأمد من قبل المؤسسات والجهات ذات العلاقة الخاصة بتطوير وحفظ وتنمية التراث الاثري والمورث الثقافي في القضاء.
6. ضعف البنى التحتية المحيطة بأغلب المواقع الاثرية والتراثية في قضاء بعقوبة واحد من اهم الأسباب التي ساهمت في اهمال هذه المواقع وبالتالي اثر ذلك على ضعف السياحة التراثية والاثرية والقطاعات المتصلة بها.

والتوصيات:

1. تعزيز الاستثمار في المواقع التراثية والأثرية في قضاء بعقوبة واعتباره كجزء من استراتيجيات تنمية البنية المكانية من قبل المؤسسات والجهات ذات العلاقة في محافظة ديالى .
2. ضرورة تطوير البنية التحتية المحيطة بالمواقع الاثرية والتراثية في قضاء بعقوبة لتحسين تجربة الزوار وزيادة جاذبيتها السياحية.
3. دعم وتشجيع المبادرات التي تسهم في توثيق وحفظ التراث الثقافي للمجتمعات المحلية.
4. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع استثمارية في المواقع التراثية. والاثرية.
5. التسويق والترويج حيث يتطلب النجاح في استثمار المواقع الأثرية الترويج الفعال للموقع وما يقدمه من تجارب فريدة للزوار من خلال الحملات التسويقية المبتكرة .

الهوامش:-

1- علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية،المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، 2007م- ص6.
2- هوشيار معروف،الاستثمارات والاسواق المالية ، دار الصفا للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن،2003،ص32.
3- قيس مهدي عباس واخرون ،تسويق الاستثمار واستثمار التسويق،الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق،بغداد،2011،ص21.
4- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، استثمار ، قسم التعاريف ،http://ar.wikipedia.org.
5- قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الاولى،عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009،ص35.
6- المركز القومي للمعلومات،مادة معلوماتية عن الاستثمار في اليمن ،جمهورية اليمن ،2005،ص4.
7- هشام الربيعي، ما هو الاستثمار وماهي أهدافه و تصنيفه و أنواعه ودوافعه ، مقالة منشورة ، موقع هيئة استثمار محافظة ميسان ،العراق ،صفحة تقاير وبحوث،2014. /http://www.miciq.com
8- المركز القومي للمعلومات،مادة معلوماتية عن الاستثمار في اليمن، مصدر سابق.ص6.
9- فؤدا خليل لطيف، الخصخصة - نشأتها - ايجابياتها - سلبياتها ، بحث منشور ،جامعة بغداد ، موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية الإصدار: 144، 2011 ، ص 353-404.
10- سالم محمد عبود واحمد محمد فهمي سعيد،الاستثمار وأدواته في الأسواق المالية-دراسة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والأمريكي، ، الطبعة الأولى،بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية،2014 ص34.
11- احمد زكريا صيام،مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، عمان ،الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،2003ص20-21.
12- طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، بغداد ، 1973.ص263-266
13- جمهورية العراق، وزارة الثقافة و السياحة والاثار، مديرية الاثار العامة، مديرية اثار محافظة ديالى، قسم مفتشية الاثار، بيانات غير منشورة،2022
14- Joseph C. Wilson The Rainbow Economy: Third World Development and Indigenous Participation . .(2018).p.15
15- The concept of the Rainbow Economy. UNESCO: https://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/rainbow_economy.pdf

المصادر :-

1- باقر ،طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، بغداد ، 1973.
2- الربيعي،هشام ، ما هو الاستثمار وماهي أهدافه و تصنيفه و أنواعه ودوافعه ، مقالة منشورة ، موقع هيئة استثمار محافظة ميسان ،العراق ،صفحة تقاير وبحوث،2014. /http://www.miciq.com
3- صيام ،احمد زكريا،مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، عمان ،الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،2003.
4- عباس ،قيس مهدي واخرون ،تسويق الاستثمار واستثمار التسويق،الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق،بغداد،2011.
5- عبود ،سالم محمد و فهمي ،احمد محمد سعيد،الاستثمار وأدواته في الأسواق المالية-دراسة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والأمريكي، ، الطبعة الأولى،بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية،2014.
6- علوان ،قاسم نايف ، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ،الطبعة الاولى،عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009.
7- لطفي،علي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية،المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، 2007م
8- لطيف ،فؤدا خليل، الخصخصة - نشأتها - ايجابياتها - سلبياتها ، بحث منشور ،جامعة بغداد ، موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية الإصدار: 144، 2011 .
9- معروف،هوشيار،الاستثمارات والاسواق المالية ، دار الصفا للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن،2003.
10- المركز القومي للمعلومات،مادة معلوماتية عن الاستثمار في اليمن ،جمهورية اليمن ،2005.
11- جمهورية العراق،وزارة البلديات والاشغال العامة،مديرية التخطيط العمراني، الخطة الهيكلية لمحافظة ديالى،المرحلة الثالثة، التنمية السياحية في محافظة ديالى، 2014.
12- جمهورية العراق، وزارة الثقافة و السياحة والاثار، دليل المواقع الاثرية والتراثية في محافظة ديالى ،بيانات غير منشورة للمدة 1935-2017
13- جمهورية العراق، وزارة الثقافة و السياحة والاثار، مديرية الاثار العامة، مديرية اثار محافظة ديالى قسم مفتشية الاثار، بيانات غير منشورة،2022
14- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، استثمار ، قسم التعاريف ،http://ar.wikipedia.org.
15- Joseph C. Wilson The Rainbow Economy: Third World Development and Indigenous Participation . .(2018).p.15
16- The concept of the Rainbow Economy. UNESCO: tps://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/rainbow_economy.pdf